

28% نمو تمويل العقار والإنشاءات «بيتك»: نموًا بالائتمان المقدم للقطاع النفطي لـ 1,4 مليار دينار

تراجعت 52% مقارنة بمارس إلى 148 مليون دينار
«الدولي»: مبيعات العقار تهبط 37% سنوياً
في أبريل الماضي



قال تقرير لوحدة الأبحاث التابعة لبنك الكويت الدولي أن مبيعات سوق العقار الكويتي الإجمالية (عقود ووكالات) تراجعت في شهر أبريل 2017 بعد الأداء الاستثنائي الذي شهدته السوق في شهر مارس الماضي.

وأشار التقرير إلى أن مؤشر المبيعات الإجمالية تراجع بنحو 52% مقارنة بمبيعات شهر مارس الماضي، لتبلغ مبيعات هذا الشهر نحو 148 مليون دينار، وليسجل مستوى المبيعات تراجعاً بنسبة 37% على أساس سنوي (مقارنة بالشهر المقابل من العام الماضي).

وأوضح التقرير أن جميع قطاعات السوق العقاري شهدت تراجعاً على أساس شهري، حيث تراجعت مبيعات القطاع السكني بنحو 58% لتبلغ نحو 89 مليون دينار، إلا أن مبيعات القطاع السكني تحسنت في الواقع إذا ما تمت مقارنتها بمبيعات شهر أبريل من العام الماضي، حيث ارتفعت بما يقارب 36% على أساس سنوي.

وأكد تقرير البنك الدولي أن القطاع الاستثماري شهد تراجعاً في حجم مبيعاته وبنسبة 42% على أساس شهري وبما يقارب 51% على أساس سنوي لتبلغ نحو 42 مليون دينار فقط، فيما تراجعت مبيعات القطاع التجاري بنحو 36% على أساس شهري لتبلغ نحو 13 مليون دينار.

وقال التقرير إن أسعار القطاع السكني شهدت تحسناً على أساس شهري عند مقارنتها بالشهر الماضي، علماً بأن شهر مارس الماضي قد شهد متوسطاً أقل من السائد في السوق نظراً لتنفيذ عدد كبير من الصفقات بوكالات وفي مناطق تحمل متوسطاً سعرياً أقل من



أما القروض الاستهلاكية فانها تشكل 7,8% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في مارس منخفضة عن نحو 8,4% في مارس 2017، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة، بينما حافظت القروض الشخصية الأخرى على حصتها من إجمالي الائتمان الشخصي حين بلغت نحو 2,2% في مارس 2017.

وقد بلغت التسهيلات الائتمانية المقسطة خلال مارس 2017 نحو 10,3 مليارات دينار وهو مستوى غير مسبوق لم تصل اليه من قبل حيث مازالت مستوياتها تسير في اتجاه تصاعدي، مرتفعة عن مارس العام الماضي بنسبة قدرها 8,2% على أساس سنوي بشكل مستقر عن مارس 2016، مما يعكس نموها السنوي وأدنى من نموها العام الماضي الذي قارب 15%.



لمتابعة التفاصيل على موقع الأنباء

الاجمالي الائتمان المنوح في مارس 2017، مقارنة بـ 29,4% في مارس العام الماضي، وتشكل القطاعات الثلاثة 70,4% من الائتمان في مارس 2017، مقارنة بـ 71,6% في مارس عام 2016. وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض المنوطة للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض المنوطة له إلى أربعة أنواع.

وتأتي التسهيلات المقسطة في المرتبة الأولى من حيث الحجم من إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوطة للأفراد، وتستخدم لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص في شراء أو مرئيم السكن الخاص، ويلاحظ ارتفاع حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 70,4% في مارس 2017 مقابل 67,0% في مارس 2016، بينما يمثل النوع الثاني من حيث الحجم في القروض المنوطة لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وقد انخفضت حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية خلال مارس 2017 إلى نحو 19,6% مقابل 22,4% في مارس عام 2016.

نفس الشهر من العام السابق وصولاً إلى 14,6 مليار دينار تمثل نحو 41,9% من إجمالي الائتمان في مارس، تلاها قطاع التجارة بارتفاع بلغ 171,2 مليون دينار أي بنسبة 5,6% وصولاً إلى 3,3 مليارات دينار تمثل نحو 9,3% من إجمالي الائتمان في مارس، مقارنة بـ 3 مليارات دينار في مارس 2016، ثم قطاع الإنشاءات الذي زاد بنحو 160 مليون دينار أي بنسبة 8,2% ليصل الائتمان المنوح لهذا القطاع لنحو 2,1 مليار دينار، فيما زاد الائتمان المنوح للقطاعات الأخرى بنحو 169 مليون دينار أي بنسبة 7,4% ليصل إلى مستوى غير مسبوق بلغ أكثر من 2,4 مليار دينار في مارس الماضي.

وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاع العقار وقطاع الإنشاءات الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في مارس نحو 41,9% من إجمالي الائتمان المنوح، مقارنة بـ 42,2% من إجمالي الائتمان المنوح في مارس العام الماضي، في حين زادت حصة الائتمان المنوح لقطاعي العقار والإنشاءات مجتمعين نحو 28,4% من

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن النمو السنوي للائتمان المنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي ارتفع بنسبة 3,6% في مارس وهو أدنى نمو لنفس الشهر خلال 5 سنوات منذ 2012، لكن هذا النمو هو الأعلى في العام الحالي، ويأتي بعد أعلى نمو حققه الائتمان خلال مارس 2016 والبالغ 8,4%، ليقترب حجم الائتمان المصرفي المنوح في مارس 2017 من حاجز 35 مليار دينار بعدما بلغ 33,7 مليار دينار في نفس الشهر من العام الماضي، بينما ارتفع الائتمان المنوح بأكمله أعلى نسبة نمو خلال عام مضى قدرها 1,4% على أساس شهري عن حجمه الذي بلغ 34,4 مليار دينار في فبراير 2017.

وقد تراجعت التسهيلات الموجهة لثلاثة قطاعات اقتصادية من بين 10 قطاعات كان قطاع الصناعة أعلاها تراجعاً حين انخفض بنسبة 12,1%، تلاه قطاع المؤسسات المالية غير البنوك منخفضاً بنسبة 2,8%، ثم القطاع العقاري بنسبة 1,9% يليه الائتمان المنوح إلى قطاع الزراعة وصيد الأسماك منخفضاً بنسبة 1,4%، في حين زاد الائتمان المنوح إلى باقي القطاعات الاقتصادية بقيادة قطاع النفط الخام والغاز الذي سجل أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 708,4 ملايين دينار وبنسبة نمو 109,6% عن نفس الشهر من العام السابق وصولاً إلى مستوى غير مسبوق فاق 1,4 مليار دينار تمثل نحو 3,9% من إجمالي الائتمان في مارس 2017.

ويبلغ قطاع التسهيلات الشخصية مسجلاً نمواً بلغ 419 مليون دينار في مارس وبنسبة 2,9% مقارنة مع

35 مليار دينار
الائتمان في مارس..

بنمو 3,6%

3% نمواً سنوياً
بالتسهيلات

الشخصية إلى
14 مليار دينار

وقال التقرير إن مستويات متوسطة الأسعار لاتزال متأثرة بالنشاط المتباطئ لسوق العقار الكويتي، حيث واصلت الأسعار تراجعاً ولو بوتيرة بطيئة متأثرة بالتطورات الاقتصادية وبمستويات الطلب والعرض في السوق، كما استمرت تغيرات الأسعار بالتفاوت وفقاً للفترة الزمنية والقطاع والموقع الجغرافي للعقارات المتداولة.

وأشار إلى أن التوقعات لسوق العقار الكويتي أن يحافظ على مستويات نشاط مقارنة بمستوياته الحالية خلال الأشهر القليلة القادمة، ما لم تشهد الأسواق تطورات إيجابية مرتبطة بتحسّن في آفاق أسعار النفط الخام وتطورات اقتصادية إيجابية على المستويين المحلي والعالمي.

البنك التجاري الكويتي يحقق أرباح تشغيلية مقدارها 29 مليون دينار كويتي للربع الأول من عام 2017

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيقه أرباحاً تشغيلية مقدارها 29 مليون دينار كويتي للربع الأول من عام 2017 وبيزادة نسبتها 1.4% مقارنة بالأرباح التشغيلية المحققة عن نفس الفترة من العام السابق والتي بلغت 28.6 مليون دينار كويتي. وقد بلغت الأرباح الصافية للبنك 0.8 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 7.6 مليون دينار كويتي لذات الفترة من عام 2016، وذلك بعد تجنب المخصصات الاختيارية المناسبة، كما بلغ حجم الموجودات الإجمالية للبنك 4,268.4 مليون دينار كويتي كما في نهاية مارس 2017 (مقارنة بـ 4,147.4 مليون دينار كويتي كما في نهاية مارس 2016)، كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية لتبلغ 39.3 مليون دينار كويتي مقارنة بمثلها خلال الربع الأول من عام 2016 والبالغة 38.2 مليون دينار كويتي. كما شهد البنك نمواً في إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 6.5% وإيرادات الفوائد بنسبة 3.6%، وحقق البنك تحسناً ملحوظاً في المؤشرات المالية الأخرى كما في نهاية مارس 2017، حافظ على نسبة منخفضة من القروض غير المنتظمة لم تتجاوز 0.48% وهي بذلك تقل بكثير عن المعدل السائد في الجهاز المصرفي في دولة الكويت، وقد بلغ معدل كفاية رأس المال 18.97%، فيما بلغت نسبة الرافد المالي 11.5% ونسبة تغطية السيولة 191% ونسبة صافي التمويل المستقر 116.7% وهذه النسب تقوياً بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي. كما يواصل البنك تحكّمه بالتكاليف التشغيلية التي تعتبر إحدى الميزات التنافسية بالنسبة للبنك، حيث يستمر في الاحتفاظ بواحدة من أدنى نسب التكاليف إلى الإيرادات بين البنوك الكويتية، والتي لم تتجاوز 26.2% للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2017.

واصل البنك منهجيته المتحفظة بشأن تكوين المخصصات اللازمة، حيث بلغت قيمة المخصصات لدى البنك كما في نهاية مارس 2017 مبلغ وقدره 140.6 مليون دينار كويتي وبنسبة تغطية للقروض غير المنتظمة مقدارها 124.2%.

وتعليقاً على ما سبق، أوضح السيد/ علي الموسى - رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي أن متانة الوضع المالي للبنك وقدرته على مواجهة الصدمات والتغلب عليها هي أولوية مطلقة وهي دائماً تحت مراقبة ومتابعة مستمرتين من قبل السلطات الرقابية وإدارة البنك ومراجعي الحسابات والمدققين الداخليين والخارجيين. فضلاً على أن البنك يملك العديد من الوسائل والأدوات لاستخدامها عند الحاجة في تعزيز قدراته على مواجهة الصدمات ولم يستخدم البنك أي منها حتى الآن إلا تعزيز الاحتياطات، وهذه طبيعة الحال تأتي على حساب الأرباح. والملاحظ أن البنك استخدم الجزء الأكبر في أرباحه للربع الأول لهذا الغرض ونيتة معقودة للاستمرار في هذا التوجه. ورداً على صمت الإدارة إزاء ما يتم تداوله في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي فقد أكد السيد/ الموسى أن إدارة البنك تحكّمها مبادئ وأخلاقيات لا تحيد عنها، وفيما يتصل بالتعقيب على أحكام القضاء، فإن إدارة البنك تتهيب أن تمس محراب العدالة أو الأحكام القضائية ومكان مناقشة الأحكام أو التعقيب عليها هو ساحات المحاكم وأمام القضاء، كما ترى الإدارة أن آداب التقاضي تتطلب انتظار أحكام القضاء لحين تضحي بانه، وغير ذلك أمر لا طائل منه. وقد بين السيد/ الموسى توضيحاً بأنه يصعب في المرحلة الحالية تحديد النتائج المالية النهائية المترتبة على الحكم الصادر بشأن النزاع على ملكية أسهم بنك بوبيان قبل استقرار حقيقة وواقع التفسير السديد للمزم لكافة أطراف الحكم، بما قد يكون في ذلك من احتمالات ذات آثار سلبية علينا ولهذا فلا بد من الانتظار إلى أن تستكمل إجراءات التقاضي وتنفيذ أحكامها وتتضح الصورة حقاً وصدقاً للكافة.

التجاري Al-Tijari

Touristic Enterprises Company

Request for Proposals for Development and Cascading of Company Strategy

Touristic Enterprises Company ("TEC"), is seeking the professional services of a qualified firm to provide Advisory Services for the Development and Cascading of TEC Strategy ("Project"). The Project consists of supporting TEC developing its strategy for the next 5 years based on an internal and external analysis of the organization.

Parties interested in providing services for the Project are envisaged to have the requisite of technical and project management expertise to act as an advisor to assist TEC executing the Project. Qualified parties with work experience in provisioning Strategy Advisory services in similar projects will be required to support TEC throughout the different project stages over a period of one year.

Interested bidders are requested to submit a non-refundable cashiers' cheque for KWD 300 payable to "Touristic Enterprises Company" issued from a local bank to obtain the Request for Proposal ("RFP") package.

Bidders participating in this Project are requested to purchase the RFP as of the 21st of May 2017 and submit their proposal no later than 12:00 pm Kuwait Time on the 18th of June 2017 at the following address:

Touristic Enterprises Company Building
Ground Floor – Cashier Counter
Al-Shuwaikh Administrative Zone
Al-Jahra Street

This announcement shall not commit, nor bind TEC whatsoever in having to proceed to the next stage or award a contract. TEC reserves the complete right to at any time disregard all responses and terminate the competitive selection process and proceed with the Project in some other manner or not at all, with no liability whatsoever.